

## مدافعون حقوقيون، لا معارضون سياسيون

منظمات حقوق الإنسان ليست حركات معارضة. والذين يعتقدون بأن عمل تلك المنظمات الإدانة والتنديد والتشهير فحسب، فهؤلاء مخطئون. حقوق الإنسان بحاجة الى بنية تحتية تحميها. والبنية التحتية تتمثل في محاولة تغيير القوانين، والثقافة العامة لدى الناس والأنظمة نفسها. وهذا لا يتم إلا في ظل علاقة طبيعية غير متوترة - ولا نقول دافئة - بين الجمعيات الحقوقية والسلطة التنفيذية. إن إقناع الحكومة ومؤسساتها الأمنية والقضائية والتنفيذية بتعديل قانون، أو لفت نظرها الى أن احترام حقوق المواطنين يمثل مصلحة لها، أهم ألف مرة من كل التنديد والتشهير.

المنظمات الحقوقية الدولية وغير الدولية مهمة في محصلة الأمور بإصلاح الأوضاع، وليس بخلق صراع مع النظام السياسي أو معاداته. بإمكان الحركات السياسية المعارضة أن تفعل ما يبدو لها. أما نشطاء حقوق الإنسان، فمهمتهم تقصير عمر الأزمات، ومدة معاناة المواطنين، وتخفيض نسبة الانتهاكات، عبر تعديل القوانين والسياسات، ونشر الثقافة والإقناع المتواصل للمسؤولين بأهمية الإصلاح ومأسسة الموضوع الحقوقي كجزء من الحياة السياسية/ الحقوقية في البلاد. أن ترمي النظام بحجر قد يكون أمراً سهلاً. لكن هل سيؤدي ذلك الى تغيير في الوضع الحقوقي على الأرض؟

هل من الضروري للوصول الى إصلاح الوضع الحقوقي أن نفتح معارك سياسية، ونجعل موضوع حقوق الإنسان بعبء يخيف النظام ورموزه وأجهزته؟ وهل هو كذلك فعلاً؟ موضوع حقوق الإنسان لا يجب أن يكون منفراً للأنظمة. والناشط الحقوقي مطلوب منه أن يتفنن في مقارنة قضايا حقوق الإنسان وإقناع أصحاب القرار بها. فقد يكتشف بأن المسؤول يرى من مصلحته حماية الجانب الأكبر على الأقل من حقوق مواطنيه. أما إذا تحول موضوع حقوق الإنسان الى سلاح بيد جماعة سياسية، أو حتى جماعة حقوقية شغلها الشاغل التنديد، وإثارة الغضب، وتضخيم المشاكل، دون أن تقترح حلاً أو تقدّم رؤية.. فهنا تحول حقوق الإنسان الى مفردة غير مرغوب فيها كونها تسبب صداعاً بدلاً من أن تريح منه.

بعض المنظمات الحقوقية المحلية لا تدرك هذه الحقيقة، مع أنها معروفة لدى المنظمات الحقوقية الدولية الكبرى. فهذه الأخيرة عادة ما تهتم بفتح الحوار مع الدول والتعاون معها، ومساعدتها في تطبيق أجداتها الحقوقية، ومماشاتها خطوة خطوة. هذا ما تفعله مع معظم الدول التي تبدي رغبة واستعداداً - حتى ولو كان قليلاً - في تطوير وضع حقوق الإنسان، ولديها الإرادة والرغبة وبذل الجهد في هذا المجال. ولكن هناك دول أخرى قليلة لا يفيد معها كلام المنطق ولا الحوار البناء، فهذه يتم التعاطي معها بقدر من التنديد، إضطراراً، وليس باعتبارها الحالة المثلى والسياسة الثابتة.

البحرين نموذج يتقدم. هي ليست جنة على الأرض، ولكنها ليست ناراً كما يصورها البعض. كيف يمكن لناشط حقوقي ذي عينين أن لا يرى تطوراً في الميدان الحقوقي أو السياسي؟ ولماذا يصرّ أشخاص يعتبرون أنفسهم من المدافعين عن حقوق الإنسان على جعل العلاقة بين السلطة التنفيذية وجمعيات حقوق الإنسان عداوية لا تعاونية. مفتاح نجاح نشطاء حقوق الإنسان في البحرين هو أن لا يعتبروا أنفسهم حركات معارضة، سلمية كانت أو عنفية.

## اقرأ

٤ رقابة.. ولكن بدون محاسبة!

٥ مع احترام القانون..

ولكن حرية التعبير أولاً!

٧ تقرير: صحافة مزدهرة

وقانون غير ملائم

٨ وزارة العدل تجيب

على تساؤلات أمنستي

١٢ البحرين.. ملتقى

الحرية الدينية

## محاكمات منهوي

### «الشبكة»

■ (٢٠١٠/١٢/٩): أعلنت هيئة الدفاع عن منهوي الشبكة المتهمة بالإرهاب انسحابها من الدفاع عن المتهمين وذلك أمام المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة. وأعلن المحامون انسحابهم بدعوى أن المحكمة



ترفض تأجيل الاستمرار في نظر الدعوى إلى حين البت في طلبهم

بعرض المتهمين على الطب الشرعي للبت في إذا ما كانوا قد تعرضوا للتعذيب، وأدلو باعترافاتهم أمام الشرطة والنيابة مكرهين. وهناك محامون طلبوا إعفاءهم لرفض المتهمين التعاون معهم. رئيس النيابة قال ان قرار التنحي مديبر لتحقيق هدف معين، وأنه سيؤثر سلباً على قضية المحتجزين. القاضي اتخذ قراراً بتعيين محامين جدد، وتأجيل الجلسة.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٢): رفض المتهمون بالإرهاب الالتقاء بهيئة الدفاع الجديدة المنتدبة من قبل وزير العدل والشؤون الإسلامية، وذلك بعد انسحاب هيئة الدفاع الأصلية.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٧): وزير العدل استقبل المحامين المنتدبين للدفاع عن المتهمين، وذلك بناء على طلبهم بعدما أبدى بعضهم تحفظه في الدفاع عن المتهمين بدعوى أنهم رفضوا مقابلتهم أو الحديث معهم. الوزير أكد عدم رغبته في التدخل في عمل المحامين، وطلبهم بالعمل بمهنية.

■ (٢٠١١/١/٦): عقدت جلسة جديدة (السادسة) وحضرها المتهمون ومحاموهم المنتدبون من وزارة العدل، وقرر القاضي تأجيل الجلسة إلى ٢٠١١/١/١٣ بسبب تنحي بعض المحامين مما أعاق سير الدعوى، وأمر القاضي بعرض أمر تنحي المحامين على وزير العدل لاتخاذ قرار بشأن مخالفتهم المادة ٤١ من قانون المحاماة.

## ٨٤٪ يؤيدون منح الجنسية لأبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي

كشفت نتائج استطلاع رأي قامت به الحملة الوطنية للجنسية، أن ٨٤٪ من جملة المصوّتين البالغ عددهم ٩٦٥ مشاركاً يعتقدون



بحق المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني في أن تمنح جنسيتها لأبنائها. ورأى ٨١٪ من جملة

المصوتين بأن تعديل قانون الجنسية يعتبر من الأولويات الهامة في تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة البحرينية، ورفع المعاناة عنها. وقالت د. وجيهة البحارنة، منسقة الحملة، بأن النتائج تكشف عن وعي المجتمع بالقضية المثارة وأهميتها، وطالبت الجهات الرسمية بدراسة القضية واتخاذ قرار يوقف المعاناة التي تتعرض لها النساء البحرينيات المتزوجات من غير بحريني.

## مطالبة برفع القيود عن العول الأهلي

دعت منظمات المجتمع المدني البحرينية المشاركة في اجتماع



المنظمات الأهلية حول منتدى المستقبل بنادي الخريجين

إلى تفعيل استراتيجية الشباب، وكذلك تفعيل برلمان الشباب، ورفع القيود عن منظمات المجتمع المدني. الإجتماع دعت إليه الجمعية البحرينية للشفافية

بتكليف من منتدى المستقبل. هذا وقد ناقش المجتمعون مواضيع الرقابة والمناهج التعليمية وتأثيرات العولمة وعدد من الموضوعات الاجتماعية. وقد شدد المؤتمرون على تفعيل العمل الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية وتشجيع مشاركة الشباب فيها، وأيضاً تحسين التواصل بين الشباب عبر الوسائل التكنولوجية.

## نعبة مرهون:

### نطالب بالشق الثاني

### من قانون الأسرة

في احتفال بمناسبة يوم المرأة البحرينية تم في مقر جمعية المرأة البحرينية، أكدت رئيسة الجمعية نعيمة مرهون بأن هناك مسؤولية ملقاة على عاتق الجمعيات النسائية، وهي الاستمرار في



المطالبة بإقرار الشق الثاني من قانون الأسرة

بالتعاون مع السلطين التشريعية والتنفيذية. وقالت: المرأة البحرينية تصبو لإصدار قانون موحد عصري للأحوال الشخصية، بدلا من القانون الذي شطر نصفين، لتحرم نصف نساءنا من تشريعات قانونية تحميها وتنصفها. وطالبت مرهون بإعادة النظر في قانون الجنسية حتى تستطيع المرأة منح جنسيتها لأبنائها.

## ٥ نقابات توقف

### نشاطها.. و٦٩ نقابة

### فاعلة في البحرين

بلغ عدد النقابات العمالية المنضوية

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

■ (٢٠١٠/١٢/٩): أعلنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في بيان لها بأنها بصدد إعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تكون شاملة ومفصلة،



تستجيب للمتطلبات الضرورية وتكون قابلة للتطبيق،

وذلك في غضون ثلاثة أشهر. ودعا البيان مجلس النواب الى تكييف ومواءمة القوانين مع معايير ومتطلبات الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٦): انتهت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من تشكيل لجانها الدائمة وانتخاب رؤساء ومقرري تلك اللجان. وقد اختير د. أحمد عبدالله فرحان، رئيساً للجنة الحقوق المدنية والسياسية؛ وعلي عبدالله العرادي رئيساً للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ود. مريم الجلاهية رئيساً للجنة العلاقات الوطنية؛ وعبدالله الدوسري رئيساً للجنة الشؤون الدولية؛ وترأس د. عيسى الخياط - النائب الأول لرئيس المؤسسة الوطنية - لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٨): التقى وزير الداخلية بأعضاء من المؤسسة الوطنية كانوا قد قاموا بزيارة تفقدية لمركز الإصلاح والتأهيل، وقد تم في اللقاء عرض نتائج الزيارة، والتقارير التي أعدت بشأنها. من جانبه قال الوزير بأن إرساء الديمقراطية ومبدأ احترام حقوق الإنسان يعد من أعمدة المشروع الإصلاحية، مضيفاً بأن دولة القانون تحترم الحرية والديمقراطية، مؤكداً بأن (احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية في مقدمة أولويات الوزارة). وأخيراً أكد الوزير بأن التوصيات التي قدمها وفد المؤسسة الوطنية ستكون محل عناية واهتمام وزارته.

القوانين الوطنية بما يتلاءم مع الإتفاقيات الدولية؛ وتشكيل هيئة دائمة مستقلة للإنتخابات؛ وكذلك تشكيل هيئة وطنية للعدالة الانتقالية؛ ومحاربة التمييز وتحقيق المواطنة؛ وإصدار قانون يلزم الدولة بتمويل الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل مع ضمان استقلاليتها؛ وسن القوانين التي تجرم تدمير البيئة البحرية والجوية والبرية، وغيرها.

## النجار: انتشار العنف مقياسٌ لهدى تحضر المهتجع

قالت عضو جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، تقيّة النجار، بأن العنف بات يتخذ أشكالاً وأوجهاً كثيرة، فردية أو جماعية، في الفعل وفي النتائج، وأخطرها وأمقتها وأشدها وبالأوفتكا وأكثرها عمقاً تلك التي تجد لها مبررات أو دواعم اعتقادية، أكانت ذات مظاهر اجتماعية أو دينية أو كلاهما معاً، إذ تأخذ قيمتها من الأفضلية والإستعلاء، وعدم استحقاق الآخر للوجود. جاء ذلك على هامش مشاركتها في منتدى الفكر العربي الذي انعقد بالإسكندرية في ١٣-١٥ ديسمبر الماضي.



واعتبرت النجار إن مستوى انتشار العنف في مجتمع ما يعتبر إشارة ومقياساً وعلامةً فارقة على مدى تحضره، بما فيه من قدرة على استيعاب الاختلاف والتباين وحتى التضاد في الأفكار والمعتقدات في داخله دون الإضرار بالسلم والود الاجتماعي. بل لطالما شكّل الاختلاف المقترن بالاحترام والتعايش ثروة لكل أمة.

تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حتى عام ٢٠١٠، ٦٩ نقابة، حيث انضمت ١١ نقابة في الدورة الأولى للاتحاد عام ٢٠٠٤، بينما انضمت معظم النقابات الأخرى في الدورة الثانية للاتحاد عام ٢٠٠٨، في الوقت الذي توقفت فيه ما يقارب ٥ نقابات عمالية عن النشاط.



وأكد الناطق الإعلامي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين جعفر خليل، أن الدورة الثانية كانت الأكثر إنجازاً من خلال ما أنتجته النقابات من مطالب للعمال، أو على مستوى زيادة عدد النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد.

وعن عدد النقابات الفاعلة المندرجة مع الإتحاد قال خليل (إن النقابات الفاعلة القوية ليست قليلة، وأن النقابات الأخرى الصغيرة تحاول أن تصل لمستوى النقابات الفاعلة، فهناك نقابات منذ بدايتها حققت إنجازات ملحوظة).

## تقرير جديد للبحرينية لحقوق الإنسان

صدر أواخر ديسمبر الماضي التقرير السنوي الثامن للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. التقرير جاء في ٧٢ صفحة، وتضمن نحو ٣٠ توصية من بينها:



التصديق على (والانضمام إلى) جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها اتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية؛ وتعديل



## رقابة.. ولكن بدون محاسبة!

الرقابة المالية والإدارية تتضاءل قيمتها إن لم يتبعها مبدأ المحاسبة. لقد صدرت سبعة تقارير غاية في التفصيل والشفافية والدقة من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٣، والذي أصدر آخر تقاريره شهر ديسمبر الماضي، فجاءت معلوماته صادمة للرأي العام من جهة الهدر الكبير للمال العام والفساد المتنامي والمخالفات الإدارية التي شملت كافة الوزارات والأجهزة الحكومية تقريباً. إن نشر نص التقرير المطول في الصحافة، والسجال الكبير الذي أثارته محتوياته، لا شك حمل فوائد كثيرة للمجتمع البحريني، من جهة تعريفه بطبيعة الفساد القائم في أجهزة الدولة، وحجم ذلك الفساد، وطرق مواجهته ومكافحته، والتعرف على العقبات التي تكتنف ذلك.

لا شك أن المواطن سمع وقرأ عشرات التصريحات التي تدين الفساد والمفسدين، وتدعو إلى محاربتهم.. لا يختلف في ذلك من هم في هرم السلطة ولا أولئك الذين في قاعدتها.. كما لا يختلف الموقف بين البرلمانيين ولا الصحافيين، ولا كتاب الرأي والأعمدة. الجميع يدين التجاوز والإعتداء على المال العام، ويدعو إلى التشدد في محاربة أساطينه.

لكن كثيرين التفتوا إلى حقيقة أن ما احتواه التقرير الأخير من مخالفات، تتكرر كل عام، وأنه لا توجد جهة (ربما) يبدأ عملها بعد أن يصدر التقرير السنوي الرقابي مباشرة، فيحاسب ويحاكم ويصلح الأوضاع حتى لا تتكرر.

ديوان الرقابة المالية والإدارية هو مؤسسة نشأت في عهد الإصلاح، ووجد لتعزيز المسيرة الإصلاحية والديمقراطية. وفعلاً فقد ساهم الديوان في تنوير الرأي العام المحلي بقضايا الفساد، ووفر لنواب الشعب كافة المتطلبات والأسلحة لمواجهة

تغول ظاهرة الفساد. ومن هنا لا غرابة أن نجد تقريراً ومديحاً كبيراً لتقارير ديوان الرقابة المالية من مختلف الجهات. الحكومة من جانبها احتفت أيضاً بالتقرير، ابتداءً من جلالة الملك ورئيس الوزراء وولي العهد، وعدد من الوزراء الآخرين الذين أطلقوا تصريحات في هذا الشأن.

ولكن يبقى تساؤل مهم طالما أثار الجدل في الصحافة المحلية بين البرلمانيين وأصحاب الرأي: ماذا بعد التقرير؟ وهل يكتفى بالرصد والرقابة؟ ها قد عرف الجمهور بواقع الفساد والتجاوزات المالية والإدارية في البحرين، وهذا أمر مهم. الخطوة الأهم هي في تفعيل البنية الإدارية والتشريعية بحيث تكون قادرة على القيام بالمرحلة التالية: أي مرحلة مواجهة التجاوزات والمتجاوزين، وتصحيح الأخطاء حتى لا تتكرر.

المحاسبة والتصحيح هي الخطوة التالية. فمن هي الجهة المخولة لتطبيق توصيات ديوان الرقابة؟

هل هو مجلس النواب - الذي عبر عدد من أعضائه عن صدمتهم من التقرير - باعتباره جهة تشريعية ورقابية، على الحكومة ومؤسسات الدولة؟ هل يمكن مثلاً أن يستدعي النواب الوزراء المتجاوزين ويحقق معهم كما طالب أكثر من عضو؟

هل الحل في إيجاد مؤسسة أخرى مثل: الهيئة العليا لمكافحة الفساد، كما تطالب بعض مؤسسات المجتمع المدني؟ أم هل يكون الحل في إيجاد لجنة مشتركة من مجلس الوزراء والبرلمان تتابع تطبيق توصيات ديوان الرقابة، وتحاسب من يتكرر منهم التجاوز والأخطاء؟

ما يمكن الخلوص إليه هنا هو التالي: مراقبة ورصد أوجه المخالفات المالية

والفساد الإداري مسألة مهمة، وهذه القضية قد أنجزت، حيث لا توجد هناك حساسية رسمية من تحديد مواقع الزلل والخطأ بين مؤسسات ورجال الدولة، ونشرها على الملأ العام، كما هو واضح في التقرير الأخير للرقابة المالية. ■ لا يبدو - من خلال رد الفعل الرسمي - أن هناك مشكلة في محاسبة المسؤولين المتجاوزين، وإنما المشكلة تكمن في غياب الآليات لذلك.

■ ما كشف عنه التقرير من تجاوزات مهولة، يعني أن هناك جدية حكومية في مكافحة الفساد المالي والإداري، وإلا كان يمكن تغطية الكثير من التجاوزات كما تفعل بعض الدول. حجم الفساد المعلن عنه وإن كان مقلقاً إلا أنه يطمئن من جهة أن هناك استعداداً رسمياً وشعبياً لاتخاذ خطوات في مواجهته.

■ المشروع الإصلاحية جاء بسلسلة من الإصلاحات مترابطة ويصعب تفكيكها أو الإستغناء عن بعض أجزائها. فلا يمكن مثلاً مكافحة الفساد بدون تشريعات، وبدون مجلس نواب قوي، وبدون رأي عام حر، وبدون مؤسسات مجتمع مدني حي.. ولقد رأينا كل هذه الجهات قد عبرت عن مواقفها بأفضل التعبيرات وأقواها. وعليه فإن مكافحة الفساد هي جزء لا غنى عنه في عملية الإصلاح السياسي. ونظن أنه قد آن الأوان لاتخاذ خطوات صارمة بشأنه.



مع احترام القانون..

## ولكن مع حرية التعبير أولاً!

مضت أشهر عديدة، وبالتحديد منذ سبتمبر الماضي، ولا تزال نشرات بعض الجمعيات السياسية متوقفة بقرار من هيئة شؤون الإعلام، التي تصرّ على أنها تؤدي دورها وفق القانون تماماً؛ بحيث أن كل الإجراءات التي اتخذتها إنما جاءت مستندة على قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الصادر في عام ٢٠٠٢.

ما يدعو المراقب للدهشة والتساؤل هو: لماذا الإصرار على تنفيذ قانون هو باتفاق الجميع غير صالح لهذه المرحلة، وبانتظار تعديله؟

والمدهش أكثر أن السلطات الرسمية اعتادت غض النظر عن تجاوزات القانون طوال السنوات الماضية، فلماذا -وفجأة- جاءت هذه الحماسة لتطبيقه؟ وأية خدمة يقدمها تطبيق مواد لا يشكل تجاوزها ضرراً على النظام والرأي العام والمصلحة العامة؟

والمدهش ثالثاً، هو أن مساحة الحرية في الصحافة المحلية، وممارستها عملياً، أدت إلى نشر مواد وموضوعات أكثر قوة ونقداً وأكثر وسعة من حيث الانتشار مما يمكن أن ينشر في تلك النشرات الحزبية المتواضعة، ومحدودة الانتشار والتأثير، بالقياس إلى ما يُنشر في الصحافة اليومية.

والمدهش رابعاً، أن الجمعيات السياسية التي أوقفت نشراتها لم تتضرر كثيراً، ولم يحد ذلك من التواصل مع جمهورها أو التعبير عن مواقفها. فهذه الصحافة اليومية تنشر كل بيانات الجمعيات، وتغطي كل نشاطاتها، بأعظم وأكثر مساحة مما تفعل نشراتها الخاصة. الضرر الحقيقي، يقع على الحكومة

نفسها التي اتخذت هذا القرار. فأينما اتجهت تواجه بقضية إغلاق نشرات الجمعيات السياسية المرخصة قانوناً، وأن الحكومة بفعلها ذلك قد قيدت حرية التعبير، وأن ما قامت به سوف يظهر في سجلها وفي تقارير المنظمات الدولية. مالذي أفاد سمعة البحرين؟ ومالذي أضر بالجمعيات السياسية؟ وبالتالي ما فائدة التخلي عن سياسة (غض النظر) التي كان المسؤولون يلتزمون بها سابقاً؟

سوف يبقى موضوع النشرات وحتى مواقع الإنترنت مثيراً للجدل، والنقد اللاذع للحكومة وقراراتها، وكيف أنها لم تتحمل نشرات حزبية محدودة الصفحات والانتشار. مع أن من المثير أن هذه الحكومة نفسها تتحمل نقداً أوسع وأعمق وبشكل مستمر ومن نفس الجمعيات السياسية، ولكن على صفحات الجرائد اليومية!

كان المؤمل تعديل قانون الصحافة والنشر بشكل سريع، ولكننا لازلنا نراوح أماكننا. ولا نعلم متى سيناقش البرلمان الجديد مشروع القانون البديل، فيحل المشكلة من جذورها. ولكن إلى أن يتم ذلك، هل من الضروري أن تبقى نشرات الجمعيات السياسية محجوبة أو ممنوعة وكذلك بعض المواقع الإلكترونية لمجرد أنها استخدمت تطبيقاتاً فنية لم توجد في القانون؟!

إن هذا لأمر غريب. لو كانت الحكومة ديكتاتورية، لكان إغلاق النشرات أمراً متفقاً ضمن السياق العام. أما وأن هناك متسع هائل من الحرية في الصحافة المحلية، فكيف بالمسؤولين

يضيّقون ذرعاً ببضع نشرات، يقال أنها خالفت القانون؟ معلوم أن النشرات كانت تصدر بشكل شهري ودوري منذ ٢٠٠٢ وحتى سبتمبر ٢٠١٠، وكل الجمعيات السياسية ينص قانونها الأساسي على إصدار نشرة دورية تعبر عن مواقفها وتروج لنشاطاتها وأفكارها. ولهذا اتجهت تلك الجمعيات إلى رفع دعاوى في المحكمة الكبرى الإدارية ضد قرار هيئة شؤون الإعلام بوقف نشراتها.

ملخص ما نريد التأكيد عليه هو: إن الإصرار على تطبيق قانون ٢٠٠٢ وانتهاء سياسة غض النظر عن المخالفات، لا يؤدي بالضرورة إلى تأكيد احترام القانون ومرجعياته، ولا يحقق الغاية منه، بل يضرّ بسمعة الحكومة على المستوى المحلي والدولي، كما لا يحقق فائدة تذكر لأي من الأطراف، اللهم إلا إلى من يريد استخدام الحظر والمنع كأدلة إثبات على تضعف أو تراجع حرية التعبير التي كفلها الدستور وميثاق العمل الوطني.

نحن مع احترام القانون وتطبيقه، ولكن ما يجري في الشارع البحريني من ممارسات لحرية التعبير هي أكبر بكثير من القانون الموضوع نفسه، وبالتالي لا حل بفرض القانون، بل بتعديله. وإن تجاوز القانون أو اعتماد سياسة غض النظر لا تعني بالضرورة عدم احترام القانون، وإنما هي تعبير عن حقيقة أن هذا القانون قد فقد صلاحية.

## إجراءات أمنية وقضائية

الثانية (الاستثنائية) حبس بحريني لمدة ٦ أشهر بتهمة المشاركة في اعمال الشغب في منطقة الدير.

■ (٢٠١٠/١٢/١٢): المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة حكمت على متهمين اثنين بالسجن ٥ سنوات لكل منهما بتهمة إحراق سيارة الدير. وفي ٢٠١٠/١٢/٢١ قضت المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة بحبس متهم اربعة اشهر على خلفية ضلوعه بقضية شغب في منطقة البلاد القديم. وفي ٢٠١٠/١٢/٢٣ حكم على آخر بأربعة أشهر سجن بسبب قيامه بأعمال شغب (اشعال حرائق).

■ (٢٠١٠/١٢/٢٦): المحكمة الكبرى الجنائية أمرت بحبس ٣ مدانين بإضرار النار ببرج كهرباء سترة، وذلك مدة عشر سنوات لكل منهم، وتغريمهم ٤ آلاف دينار لخزينة الدولة. حادث الإحراق تم في ٢٠١٠/٧/٨ الماضي.

قضية إثارة الشغب بعد أن تبين أنه مختل عقلياً، وتبين أن أحد المتهمين في الشغب هو من ضلّ السلطات الأمنية.

■ (٢٠١٠/١٢/٥): قضت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة بسجن متهم غيابياً لمدة ٥ سنوات وتغريمه ٥٠٠ دينار في قضية حرق محول كهربائي. كما قضت محكمة أخرى بحبس متهمين إثنين (ثلاث سنوات، سنة واحدة) في قضية اعتداء على السفارة البريطانية في ٢٠١٠/٣/١٦ بالقنابل الحارقة.

■ (٢٠١٠/١٢/٦): جددت النيابة العامة حبس ١٥ شاباً من منطقة سار مدة ١٥ يوماً بتهمة إشعال حرائق، في حين يصير أهالي الموقوفين بأن أبناءهم ليسوا من ذوي السوابق وأنهم كانوا يلعبون الكرة بالقرب من نادي سار وقت وقوع الجريمة.

■ (٢٠١٠/١٢/٩): أيدت المحكمة الكبرى

■ (٢٠١٠/١٢/٢): حددت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى يوم ٢٣ يناير القادم كموعد لإصدار الحكم على امرأة تايلندية بتهمة الإتجار بالبشر في البحرين، حيث كانت تقوم باستقدام مواطنات من بلدها بغرض العمل في المطاعم، فإذا بهن ينتهين الى العمل في ميدان الدعارة عبر التهديد وحجز جوازات السفر. في المقابل، هناك مواطن بحريني حكم عليه في تايلند مؤخراً بالسجن ثمان سنوات بالتهمة نفسها.

■ (٢٠١٠/١٢/٢): أطلق سراح موقوف بعد شهر من إيقافه بتهمة ممارسة الشغب، وذلك بعد أن ثبت أنه كان وقت وقوع التهمة في العمل. وسبق أن تم توقيف أحد المواطنين في ٢٠١٠/٩/٢٦ بتهمة اشعال حريق في نادي سترة في ٢٠١٠/٣/٢٥ ثم تبين أنه كان خارج البلاد وقت وقوع الجريمة. وفي ٢٠١٠/١٢/٥، تم إطلاق سراح متهم في

## متابعات حقوقية

الآليات المتبعة لمعالجة الإنتهاكات التي يتعرض لها العمال.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٤): قرر ديوان الرقابة المالية والإدارية إخضاع إدارة المنظمات الأهلية بوزارة التنمية الاجتماعية للتدقيق والرقابة اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٠، وذلك للتحقق من مدى كفاءة وفعالية إدارة المنظمات الأهلية بالوزارة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وكذلك التحقق من فعالية وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية على الأنشطة والعمليات الرئيسية لهذه الإدارة.

■ (٢٠١٠/١٢/٣٠): نظمت وزارة التنمية الاجتماعية ورشة عمل حول قانون الأحداث واتفاقية حقوق الطفل والتي انضمت لها ملكة البحرين عام ١٩٩١، حاضر فيها عبدالله الجودر رئيس قسم الشؤون القانونية وذلك ضمن الخطة التدريبية للاخصائيين النفسيين لجميع الدور والمراكز التابعة للوزارة.

صدارة أجندتها ومشروعها التنموي.

■ (٢٠١٠/١٢/١٠): أصدرت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي بياناً بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، شددت فيه على أن التضييق على حرية الرأي لا يتماشى مع التزامات وتعهدات البحرين الدولية. وانتقد البيان ما أسماه بـ (الحرب واسعة النطاق على المواقع الإلكترونية والنشرات الصادرة عن الجمعيات السياسية).

■ (٢٠١٠/١٢/٢١): شارك وفد من البحرين في اعمال المنتدى الاقليمي لدول الخليج حول افضل الممارسات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والذي عقد في مدينة الدوحة خلال يومي ٢٠ و٢١ ديسمبر الماضي.

■ (٢٠١٠/١٢/٢٢): أصدرت الخارجية البحرينية تقريراً باللغتين العربية والإنجليزية عن حقوق العمال الأجانب وظروف العمل في البحرين. ويستعرض التقرير أوضاع العمالة الأجنبية وأهم

■ (٢٠١٠/١٢/٢): عدد المعوقين في البحرين بلغ ٦٦٧٨ شخصاً، ووزارة التنمية تؤكد على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف الألفية للتنمية، موضحة أن الحكومة وافقت على تصديق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد عرضها على البرلمان.

■ (٢٠١٠/١٢/٤): انتقد سلمان المحفوظ الأمين العام للإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، الحكومة لإصدارها قانون الخدمة المدنية لعام ٢٠١٠ رقم ٤٨، دون أن تستطلع رأي الإتحاد الذي يمثل عمال البحرين، وطالب المحفوظ السلطة التشريعية بأن تأخذ دورها في أية تعديلات.

■ (٢٠١٠/١٢/٨): رئيس الوزراء البحريني، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، أكد بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان على أن احترام حقوق الإنسان وترسيخها يعد مؤشراً أساسياً لقياس مدى تقدم الشعوب، حيث لا يمكن لأي أمة أن تنهض ما لم تكن حقوق الإنسان في

## تقرير (مراسلون بلا حدود):

## صحافة مزدهرة، وقانون مطبوعات غير ملائم

**REPORTERS  
WITHOUT BORDERS**  
FOR PRESS FREEDOM

هذا الإحتكار لا بد أن قيمته تضعف في هذا العالم الفضائي، لهذا أورد التقرير حقيقة أن نحو ٩٩٪ من المواطنين البحرينيين يمتلكون صحوناً لاقتطة.

الجزء الآخر الذي شمله تقرير مراسلون بلا حدود يتعلق بالحرية ومساحتها. وقد جاء الحكم الأولي مباشراً: (تمنح شبكة الإنترنت صحافيين المملكة مساحة مهمة من الحرية. غير أن السلطات أخذت تخضع هذه المساحة لمزيد من المراقبة والسيطرة).

شركة الإتصالات هي التي تتولى الرقابة على المواقع التي (تحرّض على العنف والكراهية كما تلك التي تتمتع بطابع إباحي، في حين أن عدة مواقع تابعة لمنظمات غير حكومية وطنية ودولية نالت نصيبها من الحجب). وانتقد التقرير وزارة الإعلام والثقافة لمطالبتها بفرض (الرقابة على المواقع الواردة على اللائحة السوداء الصادرة عن الحكومة)، بحيث (لم يعد باستطاعة متصفح الإنترنت الاطلاع على صفحات بعض المجموعات على شبكة فايسبوك الاجتماعية التي تعتبر انتقادية لأعمال الحكومة، تماماً كما ٦٦ موقعاً إلكترونياً آخر تتناول مواضيع خاصة بحقوق الإنسان والشؤون السياسية).

تقرير مراسلون بلا حدود هذا العام كان غاية في التوازن والواقعية والإختصار. إذ ليس هناك الشيء الكثير الذي يقال عن القيود المتعلقة بحرية التعبير والصحافة في البحرين، وفي الغالب فإن الإشكالات تتكرر وكلها تعود الى جذر واحد وهو قانون ٤٧ للصحافة الذي يراد تعديله، فضلاً عن وجود جدل حول طبيعة مواقع الإنترنت التي تغلق رسمياً. من المتفهم أن تغلق المواقع الإباحية وتلك التي تدعو الى العنف والكراهية، ولكن ما هو غير مقبول: إغلاق مواقع الجمعيات السياسية المسجلة رسمياً والتي تعمل ضمن القانون، حتى وإن كان خطابها انتقادياً

في تقريرها السنوي الذي يغطي عام ٢٠١٠، قالت منظمة مراسلون بلا حدود بأن الإنفتاح السياسي الذي شهدته البحرين مع تولى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد السلطة، رافقه انفتاح في قطاع الصحافة.

وقد حاز قانون المطبوعات رقم ٤٧ الصادر عام ٢٠٠٢، اهتمام التقرير فخصص له الجزء الأكبر من الحديث، بدأ بانتقاده لأنه (لم يأخذ بعين الاعتبار غالبية توصيات الجسم الصحافي إثر استشارته بشأن هذا التدبير الإصلاحي، إلا أنه سمح بظهور بعض الدينامية في الصحافة المكتوبة). وأشار تقرير المنظمة الدولية التي تتخذ من باريس مقراً لها الى ما أسماه بـ (تبسيط إجراءات إنشاء مطبوعات جديدة) ما أدى الى ارتفاع عدد الصحف اليومية المتداولة بشكل ملحوظ. وتابع التقرير مؤكداً بأنه (قد ألغيت المواد التي تلحظ عقوبات بالسجن ضد الصحافيين من القانون. بيد أنه يمكن محاكمة الصحافيين بموجب قانون العقوبات، ما يضطر الإعلاميين بوجه عام لممارسة الرقابة الذاتية بشكل منهجي وصارم).

تقرير مراسلون بلا حدود أشار الى المحظورات في قانون ٤٧، التي تشمل عدم المساس بنظام الحكم، أو دين الدولة، أو الإخلال بالأداب العامة، أو التعرض للأديان ما يؤدي الى تكدير السلم الأهلي. وأضاف بأن وزارة الثقافة والإعلام يمكنها استخدام المحظورات لمنع تداول المطبوعات او اغلاق المواقع الإلكترونية، ليخلص الى نتيجة بأن (رؤساء التحرير يخضعون لضغوط سياسية جمة) دون أن يقدم التقرير شرحاً بهذا الشأن. أيضاً تعرّض التقرير الى المبادرات التي تدعو لإصلاح قانون الصحافة والمطبوعات لعام ٢٠٠٢ رقم ٤٧، وقال بأن الحكومة تنتظر تعديلات البرلمان الذي لم يبحثها حتى الآن. وفي هذا الجانب يخلص التقرير بأن الصحافة الخاصة قد ازدهرت في البحرين بالرغم من (أن الدولة لا تزال تحتفظ باحتكارها للقطاع المرئي والمسموع). لكن

بشكل حاد وصارخ.

الأمر المثير هو تصنيف البحرين عالمياً، إذ يبدو أن الإشكالات آنفة الذكر قد أدت الى أن ينحدر تصنيف البحرين من جهة حرية الصحافة - مرة أخرى - من ١١٩ عام ٢٠٠٩، الى ١٤٤ من بين ١٧٨ دولة، لعام ٢٠١٠.

## الدرزي ينتقد

## تقييد حرية التعبير

قال الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الأستاذ عبدالله الدرزي: (إن أي تراجع في مسألة الحريات العامة وحرية التعبير، تتبعه سلسلة من التراجعات.



فبا لإضافة إلى ما شهدته الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٠

من تضيق على الحريات والجمعيات، فإن التقييد طال حتى وسائل الإعلام، تمثل ذلك في إغلاق النشرات الدورية، وبعض المواقع الإلكترونية لبعض الجمعيات السياسية، كمنشورات جمعيات الوفاق الوطني الإسلامية ووعد والمنبر الديمقراطي التقدمي وأمل). واعتبر الدرزي أن مثل هذا التقييد الإعلامي من شأنه أن يؤثر على موقع البحرين في أية تقارير دولية معنية بحرية التعبير والحريات العامة، وأن مثل هذا التضيق على الإعلام يؤدي الى تراجع في مستوى الدولة عالمياً نتيجة لذلك.

## مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين

## وزارة العدل تجيب على تساؤلات أهنتي

المحاكمة الأولى والثانية، وقالوا أنهم تعرضوا للتعذيب في الفترة الواقعة ما بين الجلستين الأولى والثانية، بالرغم من شكواهم السابقة. هل اتخذت المحكمة إجراءات قانونية بشأن مزاعم التعذيب وما هي؟



وزير العدل

على أثر إدعاءات المتهمين أمام المحكمة بتعرضهم للتعذيب، فقد أمرت المحكمة بعرض المتهمين سلمان ناجي سلمان، وعبد الأمير العرادي على الطبيب الشرعي، فيما أمرت بعرض المتهم حسن حمد صالح الحداد على أخصائي الأنف والأذن والحنجرة.

■ طالبت منظمة العفو في ٢٠١٠/١١/١٦، وعلى لسان مدير قسم الشرق الأوسط، مالكوم سمارت، الحكومة البحرينية بإيجاد آلية تحقيق مستقلة في مزاعم التعذيب. كما طالب المحامون بعرض المحتجزين على جهة طبية أخرى، وليس على الطب

فقد قام ستة محامين بالزيارة يوم الجمعة الموافق ٢٦/١١/٢٠١٠، أي في اليوم التالي للجلسة الأخيرة.

■ فيما يتعلق بلقاء المحامين مع المحتجزين، كم عدد اللقاءات التي تمت في الفترة الواقعة بين نهاية الجلسة الأولى ٢٨/١٠/٢٠١٠، وبداية الجلسة الثانية ١١/١١/٢٠١٠؟  
أما بالنسبة الى الفترة ما بين الجلسة الأولى بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٠، والجلسة الثانية بتاريخ ١١/١١/٢٠١٠، فقد قام المحامون بزيارة المحتجزين مرّة واحدة، وكان ذلك يوم ٤/١١/٢٠١٠.

■ كم مرّة سمح للمتهمين بلقاء أهليهم، وكم هي مدّة الزيارة المسموحة؟  
بلغ عدد زيارات الأهالي بالنسبة لكل متهم، وحتى ٢٤/١١/٢٠١٠ من سبع الى تسع زيارات، بحيث بلغ إجمالي عدد الزيارات لكل المتهمين حتى ذلك التاريخ ١٨٢ زيارة.

■ هل يمكن تزويدنا بما يتوفر من خدمات في السجن للمتهمين: صحية/ الطعام/ الإطلاع على العالم الخارجي عبر الصحافة والتلفاز، وغير ذلك.  
يصرف لنزلاء السجن أطعمة متنوعة، كما أن لهم حق الإطلاع على الصحف ومشاهدة التلفاز، ومن حقهم كذلك تلقي الكتب من خارج السجن؛ كما أن لهم فترات يومية يمارسون فيها الرياضة، وتتخذ كافة الإجراءات الطبية والعلاجية نحوهم إذالزم الأمر، ويتم ذلك جميعه وفقاً للوائح السجون.

■ اشتكى المتهمون وأمام القاضي بأنه تم تعذيبهم وذلك في جلستي

في شهر نوفمبر الماضي، أصدرت منظمة العفو الدولية ثلاثة بيانات علنية (في ٩ و ١٥ و ١٦ منه) حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، أثار العديد من الإستفهامات وبواعث القلق بشأن عدد من القضايا، بينها تعرّض محتجزين للتعذيب والمعاملة السيئة، وعدم السماح لهم بلقاء محاميهم وأهليهم بانتظام. ونظراً لأهمية ما ورد في تلك البيانات، فقد أرسل مرصد البحرين رسالة الى معالي وزير العدل في ١٩/١١/٢٠١٠، يستفهم منه عن عدد القضايا المقلقة بشأن المحتجزين. وقد وصل ردّ وزارة العدل في ٩/١٢/٢٠١٠ على تلك الإستفهامات، فكان على النحو التالي:

■ أمر سعادة القاضي في الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين بالعنف والتي عقدت في ٢٨/١٠/٢٠١٠.. أمر بنقلهم الى سجن يتبع وزارة الداخلية، والسماح للمحامين بلقاء موكلهم بشكل سلس ولمدد أطول، وإعطائهم كافة مستندات القضية.. هل تم تطبيق كل ذلك؟ ما هي القضايا التي لم تطبق إن وجدت؟ ولماذا؟

تنفيذاً لقرار رئيس المحكمة الصادر بجلسة ٢٨/١٠/٢٠١٠ تمّ نقل المتهمين الى قسم مغاير داخل سجن الحوض الجاف المخصص للمحبوسين احتياطياً، وهو غير خاضع لإشراف جهاز الأمن الوطني. وتنفيذاً لذلك القرار أيضاً، فقد تمّ السماح للمحامين بزيارة المتهمين في محبسهم حيث تحددت تبعاً أيام ٤، ١٤، ٢١، ٢٢، ٢٦ من نوفمبر ٢٠١٠. وتمّ إخطار المحامين، فحضر وأتمّ الزيارة في هذه الأيام عدد ١٨ محامياً.

واستمراراً لتنفيذ قرار المحكمة بالتصريح للمحامين بزيارة المتهمين،



المأذون لهم بتفتيش السجن - بالمحبوس احتياطياً، إلا بإذن كتابي من النيابة العامة.

■ في مسألة حلق شعر رأس المتهمين جميعاً، لماذا تم ذلك، ووفق أية ضوابط قانونية، وهل اعترض المتهمون على حلق شعر رؤوسهم واعتبروه إهانة لهم، كما يقول محاموهم؟

بشأن حلق شعر رأس المتهمين والضوابط المقررة لذلك، وما إذا كان المتهمون قد أبدوا اعتراضاً من عدمه، فقد تمّ الإتصال بوزارة الداخلية حيث أفادت بأنه يجري بشكل اعتيادي إتباعاً للأنظمة الموضوعية في ضوء قانون السجن، حلق شعر كل موقوف قبل إيداعه التوقيف، وتكرر عملية الحلاقة كل ثلاثة أسابيع، وذلك تحقيقاً لمتطلبات النظافة ومن أجل سلامة جميع الموقوفين، ووقايتهم من الأمراض.

اللجنة، بما في ذلك تخصصاتهم الطبيّة ذاتها.. والإعتماد في إثبات الإصابة وعزوها احتمالاً الى الإعتداء على ما أبداه المتهمون من شعورهم بالألم؛ فيما أن الشعور بالألم مسألة شخصية وحسيّة بحتة، لا يعكسه في الواقع إلا الآثار الإصابية الظاهرة وليس العكس. كما أن التقرير لم ينته - لانتفاء التخصص - الى رأي قاطع في كيفية حدوث الإصابات وإقامته نتيجته على مجرد الإحتمال لا اليقين.

■ ما هي الضمانات القانونية المتوفرة للمتهمين فترة الإحتجاز؟

غاية الضمانات القانونية لعدم تعرض المتهمين للتعذيب هي المسؤولية الجنائية والتأديبية المقررة بالقانون. فضلاً عما نصّت عليه المادة ١٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز اتصال أفراد السلطة العامة - من غير

الشرعي التابع للنيابة العامة.. فهل هناك إمكانية لتشكيل لجنة خاصة من أطباء تابعين لوزارة الصحة للتحقيق في تلك المزاعم، مثلما حدث في قضية كرزكان بداية ٢٠١٠؟ المعروف علمياً وعملياً أن الطيّب الشرعي هو الجهة الوحيدة المختصة فنياً بتحديد طبيعة الإصابة وسببها وكيفية حدوثها، وبيان مدى اتفاقها مع ما يدّعيه المتهم ظرفياً وزمنياً، وليس في إمكان الطب الإستشفائي أن يخلص الى نتائج يقينية في هذا الشأن.

ولا يقدح في ذلك ما اتبعته المحكمة في قضيتي جد حفص وكرزكان من ندب لجنة من أطباء وزارة الصحة للكشف على المتهمين، ذلك أن النيابة أبدت مأخذها على ما خلصت إليه اللجنة، وذلك لما شاب تقريرها من تناقضات جسيمة ناشئة عن عدم التخصص العلمي، والتعرّض الى مسائل لا تدخل في اختصاص أعضاء

## البحرين.. حادية ركب حقوق الإنسان في الخليج

مصادفة، وإنما ضمن رؤية عامة لما يجب أن تكون عليه دول الخليج في المستقبل، حتى وإن كانت البداية متواضعة، فالمهم كسر حالة النفور بين الأنظمة الخليجية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

موقع البحرين الرائد يلقي على كاهلها مسؤولية أكبر تجاه رعاية وتنشئة المكتب الحقوقي الخليجي الوليد حتى يشب عن الطوق؛ وهذا لا يتم إلا بإدارك المسؤولين الخليجين لأهمية الإلتفات إلى قضايا حقوق الإنسان، والذي جسده هذه الخطوة الأولى بمباركتهم لإنشاء مكتب خاص بها، على أن تتلوه خطوات أخرى متسارعة و جادة تجاه تهيئة المناخ الملائم في بلدانهم للإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، عبر سنّ القوانين والتشريعات المناسبة، وإتاحة الفرصة والحرية للمجتمع المدني للقيام بدوره الذي لا غنى عنه في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى تشجيع تلاقح الخبرات بين دول الخليج أملاً في تعاون أكبر بين منظمات المجتمع المدني القائمة في دول الخليج.

بيان زعماء الخليج جاء بمثابة المولود الشرعي للبحرين. أكد ذلك نصّ البيان الختامي للمجلس الذي صدر وكأنه يحرر شهادة ميلاده: (بارك المجلس الأعلى لإنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون، ضمن جهاز الأمانة العامة، وذلك تنفيذاً لما جاء في رؤية ملكة البحرين، والذي يختص بالعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان). واضح أن البحرين تحاول أن تقرّب دول الخليج من الموضوع الحقوقي العام، بالرغم من الممانعة والخشية، في حين أن النظرة في البحرين تقول بأن من الصعب على دولة خليجية واحدة أو حتى اثنتين ان تبقىا بمعزل عن تأثير بقية الأعضاء إن لم يقرروا المضي في مسيرة مماثلة في التغيير السياسي والحقوقى.

وهنا فإن مقترحات البحرين في الشأن الحقوقي لم تتأت اعتباراً أو

لعل واحداً من أبرز الإنجازات التي تمخضت عنها القمة الخليجية في دورة إنعقادها الحادية والثلاثين في أبو ظبي في ديسمبر المنصرم، قد تمثل في موافقة قادة الخليج على إنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي ضمن جهاز الأمانة العامة للمجلس. هذا الحدث يستدعي الوقوف عنده لما يحمله بين طياته من مؤشرين هامين، يتصل أولهما بخلفيات ميلاده والحيثيات والقوى المحركة التي دفعت به إلى حيّز الوجود، وثانيهما ما قد يمثله هذا المكتب من فتح أفق جديد في مجال تطوير أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، إذا ما أحسن إستثماره، وتعد غرسه اليانع بالرعاية، كما في مجال التطور السياسي واللاحق بركب الأمم المتقدمة أيضاً، في عالم ما عاد قاموسه يستوعب مصطلحات الإنغلاق والإنكفاء على الذات، ولا معايير تغض الطرف عن التجاوزات في أية بقعة منه.

## رئيس المرصد في زيارة عمل الى بيروت

- عبدالله قصير، المدير العام لقناة المنار.  
- صحيفة النهار، مع مدير التحرير غسان حجار.  
- قاسم سويد، رئيس مجلس ادارة ومدير عام تلفزيون NBN.  
- بسام القنطار، مسؤول صفحات حقوق الإنسان في جريدة الأخبار اللبنانية.  
■ والتقى رئيس المرصد برئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان اللبناني الدكتور ميشيل موسى، وكذلك مع مقرر اللجنة الدكتور غسان مخيبر.  
■ كما التقى بمسؤول العلاقات العربية في حزب الله الشيخ حسن عز الدين.

- د. كامل مهنا، رئيس مؤسسة عامل.  
- نعمة جمعة، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.  
- سميرة طراد، منظمة رواد.  
- بريجيت شيليبان، منظمة عدل بلا حدود.  
- وديع السمير، المركز اللبناني لحقوق الإنسان.  
- زويا روحانه، ولى عواضه، منظمة كفى عنف واستغلال.  
- عباس أبو زيد، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.  
■ والتقى رئيس المرصد بالجهات الإعلامية التالية:

في الفترة الواقعة بين ٢٠ ديسمبر ٢٠١٠ و ٣ يناير ٢٠١١، قام رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، الأستاذ حسن موسى الشفيعي، بزيارة عمل الى لبنان، دامت أياماً عديدة. وقد التقى خلال زيارة بيروت بعدد كبير من المؤسسات الإعلامية والحقوقية، فضلاً عن لقاء شخصيات سياسية وبرلمانية.  
■ التقى رئيس المرصد بالمؤسسات الحقوقية التالية:  
- أحمد كرعود، مدير المكتب الإقليمي - للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لمنظمة العفو الدولية.



مع الشيخ حسن عز الدين، مسؤول العلاقات العربية في حزب الله



مع النائب الدكتور ميشيل موسى، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب



مع مدير مكتب أمنستي الإقليمي أحمد كرعود، ومسؤولة البرامج جوليا بوكروم



مع الاستاذ عبدالله قصير، المدير العام لقناة المنار



مع المحامية بريجيت شيليبان، رئيسة (عدل بلا حدود)



مع الدكتور كامل مهنا، رئيس مؤسسة عامل



مع النائب غسان مخيبر، مقرر لجنة حقوق الإنسان في البرلمان



مع مدير تحرير صحيفة النهار، غسان حجار



مع الأستاذ نعمة جمعة، رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان



مع زويا روحانه، مديرة (كفى)



مع المحامية ليلي عواضة، منظمة كفى



مع عباس ابو زيد، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات



مع محمد شري، في حوار لقناة المنار



مع بسام القنطار من جريدة الأخبار

## مرصد البحرين يدعو الحكومة للمصادقة على اتفاقية الإختفاء القسري

ويطمح المرصد بأن تكون البحرين الدولة الثانية عربياً - بعد العراق - في المصادقة. حيث كان العراق الدولة رقم ٢٠ التي صادقت على الاتفاقية في ٢٣/١١/٢٠١٠. إن مشاركة البحرين الدول المصادقة على الاتفاقية، واهتمامها والتزامها بمضمونها، هو جزء أساس من مسؤوليتها على الصعيد الدولي لحقوق الإنسان، باعتبار ان تلك الحقوق والدفاع عنها صارت جزء من المنظومة الثقافية والإنسانية المشتركة بين الأمم.

من جهة أخرى، حث مرصد البحرين لحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني البحريني، على إدانة جرائم الإختفاء القسري أينما وجدت، وأن تبادر بحث السلطتين التشريعية والتنفيذية على المصادقة على الاتفاقية.

ان اهتمام المجتمع المدني البحريني بهذه الاتفاقية، ومشاركته في اليوم العالمي للمختفين في ٣٠ أغسطس من كل عام، يعتبر وسيلة من الوسائل التي يتفاعل فيها الجسد الحقوقي البحريني مع نظيره الدولي. وعبر تلك الوسيلة يتم الإعتراض على الحكومات التي تمارس الإخفاء القسري الذي يعد أشنع أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، كونه يتضمن حزمة من التجاوزات تصيب الفرد وعائلته، وتطيح بكل حقوقه، بما فيها الحق في الحياة؛ والحق في أمنه الشخصي وكرامته؛ والحق في عدم تعرضه للتعذيب والإهانة؛ وكذلك حقه في الإحتجاز في ظروف إنسانية، وأن يحصل على محاكمة عادلة.

في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي، دخلت (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري) حيز التنفيذ. وتعتبر الاتفاقية من أهم الإتفاقيات الدولية الأساسية، والتي تفرض على الدول أن تضع حداً للإختفاء القسري كممارسة، وأن تعاقب الجناة، وأن تضمن جبر الضرر لضحايا الإختفاء وعائلاتهم عما لحق بهم من انتهاكات.

وبهذه المناسبة، حث مرصد البحرين لحقوق الإنسان الحكومة البحرينية على المبادرة في المصادقة على الاتفاقية الدولية. ورأى أن البحرين مهية للمصادقة عليها، نظراً لعدم وجود سوابق في الإختفاء القسري في البحرين، ولأن المصادقة ستزيد من رصيدها ومكانتها الدولية.



وزير العدل في زيارة لأحد ماتم بالمنامة

## البحرين.. ملتقى الحريات الدينية

التي يقع على عاتقها صونها ورعايتها. الوزير أشار إلى ما تحظى به ذكرى إحياء عاشوراء من اهتمام ورعاية خاصة وهو الأمر الذي يتجلى في التوجهات والمتابعة الملكية المستمرة لتوفير كل أوجه الدعم والتسهيل الذي يكفل إقامة هذه الذكرى بما يناسب خصوصيتها ومكانتها.

وقال وزير العدل خلال زيارة قام بها لعدد من ماتم المنامة عقب حضوره افتتاح عبادة الإمام الحسين عليه السلام (إن ذكرى إحياء استشهاد الإمام الحسين رضي الله عنه من كل عام، في العاشر من محرم، تأتي لتشكّل محطة تذكّر واستلهام للمعاني والقيم النبيلة التي جسدها شخصية الإمام الحسين من إيمان وفضل وتضحية وأخلاق عظيمة، وهو ما يجب المحافظة عليه وصونه بما يناسب قدر ومنزلة صاحب هذه الذكرى الذي قال فيه النبي الأكرم: "حسين منّي وأنا من حسين، أحب الله من أحب حسيناً، حسين سبط من الأسباط") (أخبار الخليج، ١٢/١٢/٢٠١٠).

وأكد وزير العدل بأن وحدة الأمة (هي الغاية التي كرس النبي وآل بيته وصحابته الكرام جل حياتهم وأفنوا أعمارهم وبذلوا دماءهم من أجل تثبيت جذورها وصون عزتها وقوتها). ولغت قائلاً: (نحن والله الحمد في البحرين كنا ومازلنا وسنبقى بإذن الله تعالى خير مثال للتعايش والألفة والوحدة بين أبنائها البررة، وأن إحياء ذكرى عاشوراء طوال هذه السنين كان خير مناسبة من بين العديد من المناسبات التي تجسد منعة وأصالة ووحدة وألفة متجذرة) داعياً إلى استثمار المناسبات الدينية والوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية وتقويتها وغرس فضيلة وقيم التسامح والألفة بين المجتمع المتنوع والمتعدد في البحرين.

البحرين بلد التنوع، لا يضاهاه بلد آخر في الخليج. وهو بلد الحريات والتسامح الديني. ومناسبة عاشوراء التي صادفت شهر ديسمبر الماضي، جاءت بشهود كثيرين على هذه الحقيقة ومن بلدان متعددة.

مرت على البحرين - كما في كل عام - مناسبة دينية كبيرة، وهي مناسبة عاشوراء التي توضع بشكل جلي مساحة الحرية الدينية وحرية العبادة، ليس فقط لمواطني البحرين والمقيمين فيها، بل وأيضاً لمن حولها من الشعوب.

آلاف البشر جاؤوا من مختلف دول الخليج إلى البحرين، للمشاركة في احتفالات عاشوراء الدينية، حيث المواكب والمسيرات الدينية، وحيث التسهيلات الحكومية للمشاركة في الطقوس العاشورائية، والمساعدات الرسمية للمآتم (الحسينيات) بالمال والمواد الغذائية.

إدارة الأوقاف الجعفرية قالت في إحصائية لها مطلع ٢٠٠٩ بأن هناك ما يقرب من ١١٠٠ مآتم مسجل رسمياً في البحرين. فيما يقول آخرون بأن عدد المآتم الكلي بما فيها غير المسجلة قد يصل إلى خمسة آلاف مآتم للنساء والرجال. وحسب عبدالله سيف في كتابه (المآتم في البحرين) فإنه يوجد ما يزيد على ثلاثة آلاف و٥٠٠ مآتم (حسينية) للرجال فقط (كان ذلك عام ١٩٩٤) هذا عدا مجالس ومآتم النساء.

بهذا العدد الهائل والمتزايد من دور العبادة، يتغير شكل البحرين في محرم كل عام، حتى أن البعض أطلق عليها (كربلاء الخليج) باعتبارها محجاً لعشرات الآلاف من الخليجيين وغير الخليجيين الذي وجدوا فيها متسعاً من الحرية وملتقى شعبياً لممارسة شعائرهم الدينية بحرية غير منقوصة، وبأمان قل نظيره بين الدول.

يمكن للناس أن يختلفوا في تقييم الأوضاع البحرينية السياسية والإقتصادية وغيرها.. لكن هناك إجماع على توافر الحرية الدينية لمختلف الطوائف والمذاهب، وهي صفة لازمت الوضع البحريني منذ قديم الزمان.

في هذا الإطار، لم يكن تصريح وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة دعائياً حين قال بأن رعاية الحريات الدينية كانت دوماً محل حرص وعناية الدولة باعتبارها إحدى الواجبات الأساسية